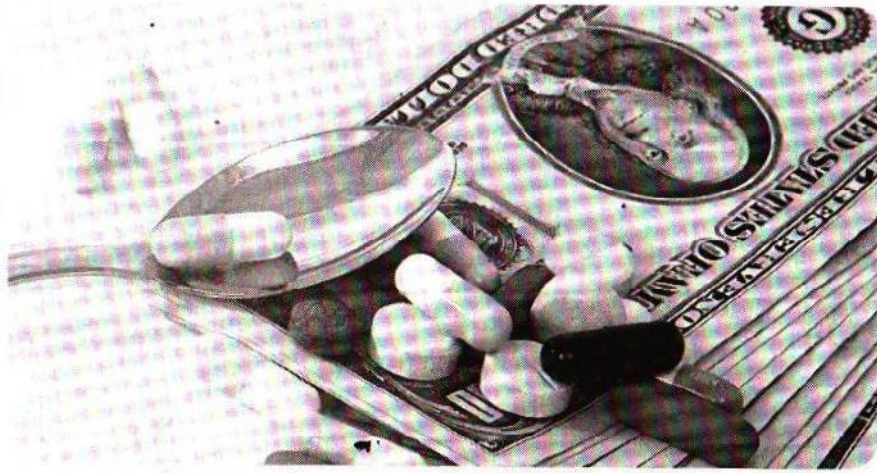


PRESS CLIPPING SHEET

PUBLICATION:	Al Ahaaly
DATE:	23-March-2016
COUNTRY:	Egypt
CIRCULATION:	20,000
TITLE :	Continued shortage of “cheap” drugs threatens the lives of the underprivileged
PAGE:	03
ARTICLE TYPE:	Drug-Related News
REPORTER:	Khaled Abdel Rady – Shaimaa Mohsen

PRESS CLIPPING SHEET



«التسعيرة الجبرية» و«الدولار» وراء وقف إنتاج منات الأصناف استمرار اختفاء «الأدوية الرخيصة» يهدد حياة الفقراء

وطالب «رستم» بإنشاء الهيئة العليا للدواء، مضيفاً أنها ليست يدعة وموجودة في جميع دول العالم وهي المستولة عن سلامة وكفاءة جودة جميع المنتجات الدوائية والخاصة بالرعاية الصحية وما يتعلق بملف الدواء، على أن يكون القائمون عليها متخصصين وملمين بجميع جوانب الملف الدوائي لأهميته المرتبطة بالأمن القومي للبلاد.

فيما حذرت نقابة الصيادلة، منذ أيام من خطورة اختفاء عدد كبير من العقاقير المهمة والتي جاء من بينها حقن «RH» التي تستخدمها السيدات الحوامل لمنع تشوه الأجنة، وأدوية سيولة الدم ومذيبات الجلطات، وأدوية علاج أمراض الأورام السرطانية والعلاج الكيميائي، وكذلك اختفت من الأسواق عقاقير علاج أمراض الكبد، وأدوية قرحة المعدة وضغط الدم، وأدوية الجيوب الأنفية وأمراض القلب والغدة الدرقية، وعشرات الأنواع من المسكنات والمضادات الحيوية والفيتامينات.

ووصفت النقابة استمرار فرض التسعيرة الجبرية وعدم تدرك الحكومة للأوضاع الحالية بسوق الدواء بـ «الكارثة» التي تهدد استمرار توافر الأدوية بعد زيادة سعر الدولار، وطالبت الحكومة بسرعة إصدار قرار برفع أسعار الأدوية، مؤكدة أن هذا القرار أصبح لا مفر منه حتى تتمكن شركات الأدوية المصرية من الاستمرار في العمل، وإنقاذها من الإفلاس، في ظل تكديدها خسائر كبيرة.. وقال أحمد فاروق، الأمين العام لنقابة الصيادلة، إن زيادة سعر الدولار له آثار مدمرة على قطاع الأدوية في البلاد، وأن عدم رفع أسعار الأدوية سيؤدي إلى اختفاء الأدوية رخيصة الثمن التي يعتمد عليها أغلب الشعب المصري، ليحل محلها البدائل المستوردة التي تصل أسعارها إلى أضعاف سعر المنتج المحلي.

ونقص الدواء أو اختفائه لفترة معينة في السوق المصري، لا يعد الأزمة الأولى من نوعها، فمن وقت لآخر ترتفع الأصوات التي تستغيث لعدم وجود أنواع معينة من الأدوية بالصيديات أو ارتفاع سعرها بشكل كبير.

فقال «شريف» «دكتور صيدلي» أنه تم ارتفاع أسعار الأدوية بشكل كبير الفترة الأخيرة بشكل رسمي، مما يؤثر على المرضى، المريض الذي كان يشتري عبوة دواء كاملة، أصبح مضطراً أن يأخذ شريطاً فقط من العبوة بسبب ارتفاع سعرها.

ومن جانبه قال الدكتور أحمد أبو دومة، المتحدث الإعلامي لنقابة الصيادلة، إن خسارة شركات الأدوية وراء ارتفاع أسعار بعض الأدوية، موضحاً أن تقرير الجهاز المركزي للمحاسبات أثبت أن شركات الأدوية المملوكة للدولة تتكبد خسائر سنوية بمبالغ ضخمة.

كتب خالد عبد الرازى وشيماء محسن:

يشهد سوق الدواء المصري منذ أعوام، اختفاء مئات الأصناف الدوائية رخيصة الثمن، إضافة إلى ألحان الأطفال المدعمة، ورصدت نقابة الصيادلة مؤخراً اختفاء أكثر من ٣٠٠ صنف دوائي منخفض السعر تضاف إلى قائمة طويلة من النواقص الدوائية التي توقفت بعض المصانع عن إنتاجها نظراً لكلفة إنتاجها المرتفعة وارتفاع أسعار المواد الخام، وكذلك ارتفاع سعر الدولار وندرته.

وقال الدكتور أسامة رستم، نائب رئيس غرفة صناعة الأدوية، إن التسعيرة الجبرية وارتفاع سعر الدولار أمام الجنيه المصري، إضافة إلى ارتفاع تكلفة الإنتاج لارتفاع أسعار المواد الخام، أحد أهم أسباب الأزمة، موضحاً أن إنتاج بعض الأدوية يكبد الشركات خسائر فادحة وهو ما يضطرها لوقف إنتاج بعض الأصناف لوقف تزييف الخسائر بعد رفض الوزارة إلغاء التسعيرة الجبرية المفروضة منذ سنوات عديدة بلا مراعاة لارتفاع أسعار المواد الخام والدولار.

وأشار رستم، إلى أن ندرة وجود العملة الصعبة وتأخر فتح الاعتمادات يؤدي إلى تأخر وصول الخامات ودفع أرضيات عليها بالجمارك، وهو ما يساهم أيضاً في رفع التكلفة مرة أخرى، ويدخل المصنعين في دائرة مفرغة، وعلى البنك المركزي أن يوفر العملة الصعبة لمثل هذه الصناعات المتعلقة بالأمن القومي في الوقت المناسب ودون تأخير، موضحاً أن تعنت الحكومة في ملف الدواء سببه أنها لا تتكبد خسائره ولا تدعمه، بل تفرض عليه تسعيرة جبرية للبيع يتحملها المصنعون فقط، في حين أنها ترفع أسعار المواد والخدمات التي تدعمها لتخفيف الأعباء على ميزانيتها مثل رفع الدعم عن المواد البترولية والكهرباء والمياه وغيرها.

وأضاف نائب رئيس غرفة الدواء: إن المواطن من مصلحته أن يجد الدواء عند الحاجة إليه بسعر مناسب لأمكاناته المادية، موضحاً أن تحريك أسعار بعض الأصناف لن يؤثر على الفقراء، فالدواء المسعر بـ «ثلاثة جنيهات» لن يتأثر المواطن برفع سعره إلى «خمسة جنيهات» بل ما يؤثر عليه هو عدم توافر الدواء من الأصل أو وجود بدائل ثمنها عشرات أضعاف الثمن الأصلي للمنتج، مضيفاً أن استمرار التسعيرة الجبرية وعدم تحريك الأسعار سيؤدي إلى اختفاء مزيد من الأصناف المهمة ويفتح المجال أمام البدائل باهظة الثمن، وأنه على الدولة أيضاً تحمل الفئات الكادحة من خلال مظلة تأمين صحي تكفل لهم رعاية صحية جيدة بموجب الحق الذي نص عليه الدستور.